



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤

باعتراض الشركة الزراعية بمصر للقانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي
والقوانين المتعلقة به ؛وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأوصياء والشركات ذات المسئولية
المحدودة ، والقوانين المتعلقة به ؛وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأسيس بعض الشركات والمنشآت
والقوانين المتعلقة به ؛

وعلى ما أرائه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الريادة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تخضع "الشركة الزراعية بمصر" - شركة مساهمة مصرية - لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وتندرج في المدول المرافق له .

مادة ٢ - تسلم الأراضي الزراعية الواقعة خارج نطاق المدن والبلوκة للشركة الزراعية بمصر - إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - المشار إليه .

وتسلم الأراضي التي تقع داخل نطاق المدن ونطاق الشركة المشار إليها ، إلى مجالس المدن التي تقع في دائرة انتخاب كل منها ، لتتولى إدارتها واستغلالها والتصرف فيها وفقاً لبرامج الإصلاح والعمير التي تقررها

مادة ٣ - يدعى صندوق الإصلاح الزراعي - مجلس المدن المنتخبة - إلى الشركة الزراعية بمصر - عن الأراضي التي تسلم وتقام بها الماده السابقة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، إلى مجالس المدن المشار إليها - والآلات والمنشآت التابعة وغير التابعة والأشجار المقامه

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٤

بشأن إضافة شركة الترايزستور المصرية إلى الشركات الواردة
في المدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١
بتأسيس بعض الشركات والمؤسسات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأسيس بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلم موافقة مجلس الريادة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى الشركات والمنشآت المبينة في المدول المرافق
للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه شركة الترايزستور المصرية .مادة ٢ - تتبع الشركة المشار إليها في المادة السابقة المؤسسة المصرية
العامة للسينما والإذاعة والتليفزيون .مادة ٣ - يصدر وزير الثقافة والإرشاد القومي القرارات اللازمة
لتنفيذ هذا القانون .مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به
من تاريخ نشره .

مدون باسم الجمهورية في ٧ ذي القعده سنة ١٢٨٢ (٢١ مارس ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر